الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

تونس في

0002153-02-01-2023-ق

31 أوت 2023

واردات عدد .....
08 سبتمبر 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

إلـــى

السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

**الموضوع:** حـول سؤال كتابي من نائب بمجلس نواب الشعب.
**الـمرجع:** مكتوبكم عدد ص-2023-26-3000-0001127 بتاريخ 31 جويلية 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشـــار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلّق بطلب موافاتكم بإجابة كتابية بخصـــوص ســـؤال كتابي تقدّمت به النائب بمجلس نواب الشـــعب، الســـيّدة ألفة المرواني، بخصوص مقترح دمج البنوك العمومية، أتشرّف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

1- خضـــعت البنوك العمومية الثلاثة (الشـــركة التونســـية للبنك وبنك الإســـكان والبنك الوطني الفلاحي) إلى عمليات تدقيق خارجي شـــامل بهدف الوقوق على النقائص والإخلالات المتعلّقة بالجوانب المالية والمؤسّـــســـاتية والاجتماعية والنجاعة (تدقيق تشـخيصـي) بالإضـافة إلى تدقيق إسـتراتيجي، تمّ على أسـاسـه إقرار خيار المحافظة على الصـبغة العمومية للبنوك العمومية الثلاثة كلّ على حدة مع اعتماد نماذج أعمال وبرامج إعادة هيكلة تضمن صلابتها المالية وتدعم دورها في تمويل الاقتصاد.

وقامت البنوك المعنية في هذا الإطار بتطوير برامج إعادة هيكلة تضـــمّنت الجانب المالي (رسـملة في إطار القانون عدد 31 لسـنة 2015 المؤرّخ في 21 أوت 2015 المتعلّق بدعم الأســـس المالية للبنوك العمومية) والجانب التنظيمي والمؤسّـــســـاتي ومنظومة الحوكمة والتصـرّف في الموارد البشـرية وسـبل تحسـين النجاعة المالية والتجارية.

2- وبخصوص البنك التونسي للتضامن، وبالنظر لخصوصية تدخّلاته كآلية للتمويل العمومي وأهمية دوره في تمويل المبادرة الخاصّة والمشاريع الصغرى، فقد تمّ وضع خطّة استراتيجية للبنك للفترة 2021-2025 لدعم دوره كرائد في مجال تمويل المشاريع الصغرى وداعم للإدماج المالي بهدف توسيع الشرائح المستهدفة وتنويع العرض التجاري ورقمنة النشاط وتحسين جودة الخدمات ودعم المسؤولية المجتمعية ودعم دوره في التمويل المستدام والتضامني والاجتماعي.

3- وبخصوص بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة، ولتعزيز دوره في تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل واستحثاث إحداث المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة لخلق مواطن شغل ودعم التنمية الجهوية، فقد تمّ إقرار خطّة لإعادة هيكلته في إطار مقاربة جديدة لتمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة.

4- وفي كلّ الحالات، فإنّ مراجعة التوجّهات والخيارات الاستراتيجية للدولة كمساهم مرجعي بالبنوك العمومية يجب أن تكون في إطار رؤية استراتيجية لتدخّل الدولة في تمويل الاقتصاد وفي إطار مقاربة شاملة لتطوير القطاع البنكي.

والسّلام

المكلّف بمهام كاتب عام للحكومة
بالنيابة
الإمضاء: مأمون عمّار